أقدم اللغات

أى اللغات أقدم :

كان الباحثون فى تاريخ اللغات يقصدون بالبحث عن أقدمها أن يصلوا إلى اللغة الأولى التى تفرعت عليها جميع اللغات بعد تفرق الأمم فى جوانب العالم المعمور ، وكانوا يفترضون أن اللغة الأولى كانت لغة الجنس البشرى كله يوم كان له مقام واحد فى قارة واحدة ، ثم تفرعت هذه اللغة بعد انفصال الناس وانقطاع الصلة بينهم حتى امتنع التفاهم بين المتكلمين بكل شعبة من شعب اللهجات المتفرعة فى مواطنها المختلفة .

إلا أن هذا البحث الطويل لم ينته إلى وحدة بين لغات الأمم غير وحدة « العائلات » اللغوية الكبرى التى يتعذر التقريب منها اليوم بغير الاتفاق فى كلمات معدودات ، توجد فى الكثير منها ولا توجد فيها بأجمعها فقنع الباحثون ، إلى حين ، بالرجوع إلى أمهات العائلات اللغوية كل عائلة منها على حدة ، وكادوا أن يتعثروا فى هذا الطريق بعقبات كالعقبات التى صادفتهم فى بحثهم عن لغة واحدة للجنس البشرى بموطنه الأول ، وإن تكن عقبات التحقيق فى مواضع الاتفاق بين فروع العائلات اللغوية أيسر تذليلا وأقرب أمداً فى مراحل التاريخ القديم .

والرأى الغالب بين علماء المقارنات اللغوية أن أصول العربية حديثة بالقياس إلى أصول العائلة الهندية الأوربية ولا سيما السنسكريتية والجرمانية .

ولكن هذا الرأى يقابله فى العهد الأخير اعتراض شديد من أبناء الهند أنفسهم ، من المسلمين خاصة ، فى معرض المقابلة بين السنسكريتية والجرمانية والعربية فإنهم يعتمدون على معرفتهم بلغات الهند ومعرفتهم بالعربية وبعض اللغات الأوربية لتصحيح أخطاء اللغويين الأوربيين عند المقابلة بين الكلمات ويصيبون كثيراً فى التنبيه إلى تلك الأخطاء وإثباتها بدلائل المعانى والألفاظ التى لا شك فيها ، ولكنهم ينساقون إلى مثل هذه الأخطاء عند المقابلة بين جذور الألفاظ العربية والأجنبية ، ويكاد بعضهم أن يرجع بمعظم هذه الجذور إلى أصل عربى يقارنه بحرفين أو ثلاثة حروف من الكلمة القديمة ، اعتماداً على القول الشائع عن نشأة الكلمات العربية جميعاً من حرفين اثنين تلحق بها الحروف المزيدة تارة فى أوائل الكلمات وتارة فى أواخرها .

ومن أمثلة هذه المقارنات بحث مستفيض للشيخ (محمد أحمد مظهر) بمجلة الأديان التى تصدر بالإنجليزية فى الباكستان ، ينشره تباعاً تحت عنوان (العربية أم جميع اللغات) ويسرد فيه مئات من الكلمات الأجنبية يحسبها من مشتقات العربية على صورة من الصور اللفظية أو المعنوية ، وقد وفق كل التوفيق فى بعض هذه الكلمات ، ولكنه أوغل جداً فى التخريجات المتتابعة للوصول بالكلمة إلى جذرها العربى فيما يراه .

فهو يقول مثلا إن كلمة الذرة Atom (أتوم) معناها لا يتجزأ أو لا ينقطع ، فهى على هذا مأخوذة من كلمة (قطم) العربية بمعنى قطع ، لأن الهمزة الأولى زائدة بمعنى النفى فى اليونانية ، و (توم) هى (قطم) بعينها إذا لاحظنا أن الأوربيين يضعون التاء موضوع الطاء .

ويقول إن كلمة Bit (بت) فى الإنجليزية بمعنى (قطع) وهى من مادة (بت) العربية .

ويقول إن كلمة Arrive (أرايف) فى الإنجليزية بمعنى وصل إلى المرفأ فهى مأخوذة من (أرفأ) العربية بهذا المعنى .

ويقول إن كلمة Aspire (أسبير) فى الفرنسية بمعنى تنفس مأخوذة من الزفير باللغة العربية .

ويقول إن كلمة Captive (كبتيف) بمعنى الأسر والحبس مأخوذة من مادة الكف العربية .

وعلى هذا النحو تجرى المقابلة بين مئات من المفردات تتشابه بالحروف ولكن هذا التشابه لا يكفى لتحقيق اقتباسها من العربية إلا إذا كانت مادة الكلمة فى جذورها غريبة عن لغاتها الأجنبية ، وكان استخدامها عندنا سابقاً لاستخدامها عندهم بمعناها أو ما يقرب من معناها . وهو ما يصعب تحقيقه أو يظهر من التحقيق أحياناً أن للمادة أصالة واستخداماً بتلك اللغات سابقاً لاستخدامها بلغتنا .

ونحن نعتقد أن اللغة العربية أقدم من معظم اللغات الحديثة ، وأن

شواهد سبقها فى القدم تزيد على الشواهد التى يستدل بها على سبق أقدم اللغات الأخرى ، ولكننا نحسب أن المقابلة بين الكلمات لا تؤدى إلى نتيجة يحسن السكوت عليها فى هذا الباب ، وإنما نفضل على وسيلة المقابلة بين الكلمات وسيلة سهلة نرجع فيها إلى كل لغة على حدة ، فلا يصعب علينا بعدها أن نحكم على حظها من القدم بالقياس إلى غيرها :

تلك الوسيلة هى اشتقاق أسماء الحيوان فيها ، فإن اللغة التى ترجع الأسماء فيها إلى مصدر مفهوم من مصادرها ، تسبق اللغات التى تتلقى هذه الأسماء جامدة أو منقولة بغير معنى يؤديه لفظها الدال عليها فى أحاديث المتخاطبين بها .

فأسماء الأسد والكلب والنسر والصقر والغراب والفرس والحمار والبغل والجمل والخروف وعشرات غيرها من أسماء الحيوان هى كلمات ذات معنى يفهمه المتكلمون بها ويطلقونه أحياناً إطلاق الصفات عند المشابهة بين هذه الحيوانات وبين غيرها فى إحدى صفاتها .

يقال أسد الكلب للصيد أغراه به ، وأسد عليه اجترأ ، وآسد بين القوم أفسد بينهم ، ومعنى هذا على كل احتمال فى سبق الكلمة اللغوية أو سبق الاسم أن العرب عرفوا هذا الحيوان وهم يتكلمون بلغتهم هذه ويستخدمونها للوصف أو للاشتقاق والمجاز .

وكذلك معنى الكلب من العض أو القبض وسائر معانى التكالب وألفاظه .

والنسر من الجرح والنقض والتمزيق لفظ أصيل فى اللغة على الحقيقة أو على المجاز .

والصقر من الحدة فى الحرارة أو فى الطعم أو فى اللمس أصل صالح لإطلاقه على الطائر المسمى باسم الصقر أو الموصوف بهذه الصفة .

والغراب من الغربة والإيذان بها حيث يعيش هذا الطائر ويتشاءم الناس بنعيقه فى الأماكن التى هجرها سكانها وتخلفت بها البقايا التى يحوم عليها .

والفرس من حدة النظر والاستعانة به على الافتراس .

والحمار من لونه الأحمر الذى يشبه رمال الصحراء حيث عرفه العرب قبل انتشاره فى سائر الأقطار .

والبغل من مادة فى اللغة العربية أصيلة فى معنى الخلط والنسب المدخول وكل ما هو مدخول غير خالص أو صريح ، ويشبهه الدغل والزغل والنغل والوغل ، والغين واللام بمعنى الغل الذى يخامر الصدور .

والجمل من مادة الجمل بمعنى الضخامة ، والخروف منسوب إلى موعده فى الخريف ، وهكذا عشرات الأسماء التى تدل على وجود هذه اللغة فى أقدم عهد عرفت فيه الأمة العربية هذه الحيوانات ، وهو عهد بعيد فى القدم لم يعرف قبله عهد لهذه اللغة نقلت عنه تلك الأسماء بغير هذا اللفظ وغير هذا الاشتقاق .

ويقابل هذا فى اللغة الإنجليزية أسماء كلها منقولة من غيرها أو

مقصورة على مسمياتها التى لا يعرض لها التصريف فى لهجات الخطاب .

فالأسد Lion من (ليو) Leo اللاتينية ، والحصان Horse من (روس) Ross الجرمانية ، والحمار (آس) Ass من (اسنس) اللاتينية التى يرجح أنها محرفة عن كلمة (أتان) السامية وأكثرها جامدة فى أصولها التى نقلت عنها .

ومثلها بقية الكلمات التى ذكرناها وأشرنا إلى جذور اشتقاقها بالعربية فإنها منقولة من أسماء جامدة ليس لها اشتاق متداول فى لغة الخطاب ، فلا حرج إذن من الحكم بسبق اللغة العربية لجميع اللغات التى تخلفت عن زمان التسمية الأولى لثلث الحيوانات بأسمائها المشتقة ، على العلم بما تعنيه من وصف وتشبيه .

والعلم بالحيوان المستأنس أو الحيوان المتوحش أقدم شىء فى لغات بنى الإنسان ، فلا نستطيع أن نتخيل أمة بادية أو حاضرة عاشت زمناً طويلا قبل التاريخ بغير حيوانات مستأنسة أو حيوانات وحشية تسميها وتتحدث عنها ، فليس فى تواريخ اللغات عهد أقدم من هذا التاريخ ، وفيه الكفاية للدلالة على انتشار اللغة وشيوع قواعد الاشتقاق والتسمية بين أبنائها فى ذلك العهد السحيق ، وربما تساوت اللغة العربية فى القدم وبعض المنقول كان له لفظه المشتق فى الأصل القديم . . . ولكنه إذا رجع إلى أصل جامد غير مفهوم باشتقاقه فى لغة الخطاب فهو لاحق الزمن بنشأة

اللفظ المشتق والوصف المفهوم.

ولا خلاف فى دلالة أسماء الحيوان بألفاظها المشتقة على قدم اللغة العربية عند المقابلة بينها وبين اللغات الأوربية من أقدم عهودها التاريخية. ويبقى بعد ذلك محل للنظر بين العائلات اللغوية التى سجلت فيها ألفاظ مشتقة لأسماء حيواناتها، ولم تزل لها فى معجماتها المحفوظة معانى المشتقات والصفات.

قدم الكتاب بالعربية

جزيرة أقريطش (كريت) مركز من أهم مراكز الحفريات التى ينتفع بها طلاب التحقيق فى تاريخ علم الإنسان ، أو « الأنثربولوجية » .

لأنها جزيرة تتوسط بين القارات الثلاث : إفريقية وآسيا وأوربة . وردت عليها حضارة بعد حضارة من هذه القارات ، ثم اختلفت الحضارات فى برها الأصيل كما اختلفت فى داخل الجزيرة باختلاف عوامل التطور العالمية واختلاف عوامل التطور المحلية ، فكل ما يهتدى إليه علماء الحفريات من بقايا الجزيرة القديمة فهو مادة صالحة لاستقراء الأصول والفروع من هذه الحضارات ، ولاستقراء عوامل التطور مع حوادث التاريخ الإنسانى الشامل وعوامل التطور المنحصرة فى جزيرة محدودة تنعزل حيناً وتتصل حيناً آخر بما يحيط بها من أقطار القارات الثلاث .

ويأتى فى المرتبة الأولى بين مباحث هذه الحفريات مبحث اللغة التى تكلم بها أبناء الجزيرة قبل الميلاد ببضعة عشر قرناً ، قد ترتقى إلى ألفى سنة .

فإذا ترجمنا الأساطير اليونانية القديمة بلغة التاريخ فالمفهوم من أشهر هذه الأساطير التى وردت فى شعر (هوميروس) أن الكريتيين كانوا من سلالة فينيقية ، لأن ملك الجزيرة « مينوس » كان ابن الحسناء « أوربة »

أميرة مدينة صور التى كان يحكمها الملك فونيق .

ولكن علماء الحفريات يحاولون أن يحققوا التواريخ الأسطورية بتفسير النقوش التى ترجع إلى تلك الفترة من حضارة الجزيرة قبل الميلاد ، ومنها نقوش عثروا عليها منذ نصف قرن ولا يزالون مختلفين فى المقابلة بين حروفها والحروف الأبجدية التى استخدمها سكان الجزيرة على أثر اتصالهم بالحضارة الإغريقية .

وبعد خمسين سنة فى الفروض والتأويلات أعلن الأستاذ سيروس جوردون رئيس مباحث البحر الأبيض المتوسط بجامعة براندیس أنه اهتدى إلى مفتاح الكتابة التى نقشت على ألواح الجزيرة فوضح له أن اللغة « سامية » لا شك فيها ، وأن بعض كلماتها تقارب الكلمات العربية التى نتكلمها فى العصر الحاضر ، ومنها كلمة « قرية » وكلمة « ميت » وكلمة « داود » منطوقة بما يقرب من نطق حروفها التى تكتب بها الآن .

والعلماء الآخرون ممن اطلعوا على تأويلات الأستاذ جوردون ولم يشتركوا فى أعمال الحفريات يراجعونه فى مقارناته بين الحروف ، ويقولون إنها قد توافق النطق الفينيقى ، ولكنها قد تكون مرادفة لمعانى الكلمات فى لغات أخرى ، إذا أراد الناطق أن يتصرف بالمد والقصر ، أو التفخيم والترقيق ، فى أداء الأصوات بما شاء من مخارج الحروف .

على أن المنكرين لمفتاح الأستاذ جوردون يتكلفون عنتاً شديداً إذا كان إنكارهم مبنيًّا على الشك فى وصول الفينيقيين إلى الجزيرة وإقامتهم فيها

قبل الميلاد بقرون عدة ، ويتكلفون عنتاً أشد من ذلك إذا قدروا أن الملاحين الفينيقيين لم يكن لهم شأن فى حضارتها ولم تكن لهم صلة « لغوية » بأهليها ، كائناً ما كان أولئك الأهلون قبل وصولهم إليها .

فمهما يكن رأى المؤرخ فى الأساطير القديمة فهى خيال لا يخلو من الواقع وخبر لا يخلو من الدلالة ، وليس من المعقول أن تزعم الأساطير أن أميرة صور كانت ملكة على جزيرة كريت إن لم يكن هناك علاقة من علاقات الملاحة والتجارة بين البلدين ، ولم تكن تلك العلاقة فى ذاكرة الرواة والشعراء ، يتناقلونها خلفاً عن سلف وجيلا بعد جيل ، ولا يخلقونها ساعة روايتها ، بلغة القصة أو لغة التاريخ .

فالقول بأن اللغة الفينيقية عرفت فى جزيرة كريت قبل أربعة آلاف سنة أو نحوها هو أقرب الأقوال إلى التاريخ الصحيح ، سواء نظرنا إلى تاريخ الملاحة فى الجانب الشرقى من البحر الأبيض المتوسط ، أو نظرنا إلى الأساطير المروية عن علاقة الجزيرة بمدينة صور ، أو نظرنا إلى تفسيرات الحفريين ولم يظهر ما هو أولى منها بالقبول إلى الآن ، أو نظرنا إلى الحروف الفينيقية التى اقتبسها اليونان وأبناء الجزر اليونانية جميعاً بعد العصر المقدر لوجود الأميرة « أوربة » والملك « مينوس » ببضعة قرون .

ونحن — إلى هنا — نذكر اللغة الفينيقية والحروف الفينيقية عند الكلام على التاريخ قبل أربعة آلاف سنة ، لأننا نعقب بهذا الكلام على تعبيرات العلماء الأوربيين الذين يسمون الشعوب السامية بتلك الأسماء ،

كلما ذكروا شيئاً عن تواريخها فى تلك الأزمنة الخالية .

أما الذى نؤثره ونستند فى إيثاره على الأصول المعقولة فهو تغليب كلمة « العربية » على كلمة الفينيقية أو كلمة السامية على اختلاف مدلولاتها حيث يرجع الأمر إلى أربعة آلاف سنة من تاريخ هذه اللغات القديم ، أو على الأصح من تاريخ تلك اللهجات كما ينبغى أن تسمى فى ذلك الحين لأنها كانت قبل أربعين أو خمسين قرناً لهجات تتفرع على أصل واحد قديم .

فقد كان الفينيقيون يقيمون بين النهرين على مقربة من خليج العرب قبل انتقالهم إلى صور وغيرها من المدن على شواطئ فلسطين .

وقد كانت الحروف المنسوبة إليهم عربية على التحقيق ولم تكن مقصورة على القبائل الفينيقية فى العراق أو فلسطين ، ولو لم تكن عربية عامة لما وجدت بصورها الباقية إلى اليوم فى الخط المسند الذى لا شك فى قدمه وقدم الحضارة اليمانية بل العروبة اليمانية — من قبله — فإن الأبجدية المشهورة باسم الفينيقية ، والأبجدية التى كانت تكتب فى بلاد اليمن متشابهتان فى أكثر الحروف ، وما اختلف منها قليلاً فهو اختلاف فى الأداء دون الأصول ، ومثله هذا الاختلاف الذى نشاهده بين كتابة المشارقة وكتابة المغاربة لبعض الحروف العربية إلى اليوم .

وإذا جاز الشك فى العلاقة القديمة بين الحضارة العربية وجزيرة كريت فليس هناك محل للشك فى علاقة هذه الحضارة باليونان منذ عصر الملك

« قدموس » وهو مقارب فى حساب التاريخ وحساب الأساطير لعصر الأميرة « أوربة » والملك مينوس على رواية الشاعر هوميروس .

نعم لا شك فى هذا ، لأن الأبجدية اليونانية باقية إلى اليوم تدل على تاريخ العلاقة القديمة .

فهذه الأبجدية التى يكتبها اليونانيون فى عصرنا هذا موافقة بترتيبها حرفاً حرفاً لترتيب الأبجدية العربية ، ولا يختلف هذا الترتيب مرة إلا إذا تقابل حرف من حروف الحلق بحرف من الحروف التى تقاربه فى نطق الأوربيين ، لأن الأوربيين لا ينطقون حروف الحلق كما هو معلوم .

فالأبجدية اليونانية تبتدئ بحروف (ألفا وبيتا وجما ودلتا) وهى حروف الألف والباء ، والجيم والدال فى « أبجد » على هذا الترتيب . ثم تتقابل حروف « هوز » بما يقاربها مع اختلاف نطق الهاء ، ونطق الواو حين تكون حركة مد عندهم وحرفاً منطوقاً عندنا فى بعض الأحيان ، ثم تأتى « كلمن » متتابعة كما هى عندنا بغير اختلاف لخلوها من حروف الحلق والمد ، وهم ينطقونها « كافا ولا متا وى ونى » ويتبعونها ببقية حروفنا على النحو الذى أشرنا إليه .

ومن المؤرخين الأوربيين من يتعصبون فى نسبة كل ثقافة أوربية إلى أصل من أصولها العربية أو الشرقية ، فهم يدركون هذا الشبه بين الأبجدية عندنا والأبجدية عند اليونان فيعترفون به ولكنهم يسألون : ولماذا لا يكون الساميون هم الذين اقتبسوا هذه الحروف من مصدر أوربى قديم ؟

وقد ظل هذا السؤال زمناً معلق الجواب أو محتملا للإجابة بنسبة الأصول الأبجدية إلى المصادر الأوربية ، لولا أن أسماء الحروف العربية عرفت بمعانيها وأشكالها ولم يعرف لها معنى ولا شكل يعود بها إلى لغة من لغات الأوربيين ، ومن معانى هذه الحروف ما نفهمه فى أحاديثنا اليومية إلى هذه الأيام ، كالباء من البيت والجيم من الجمل والعين من العين ، والكاف من الكف ، والنون من النون أو الحوت .

وكلما كشف الحفريون حرفاً مكتوباً وعرفوا معناه وعمله فى الجملة عاد بهم هذا الكشف الجديد إلى أصل قديم يقدر تاريخه بآلاف السنين ، فقد كشف الحفريون من آثار بلاد النبط بعض حروف الجر التى كانت تستعمل فى مثل موقعها من الجملة عندنا قبل ثلاثة آلاف سنة . فإذا قدرنا أن حرف الجر عادة هو اسم أو فعل مختزل لا تتعود الألسنة اختزاله قبل انقضاء مئات السنين فلا بد من تقدير زمان سابق لتاريخ تلك الكتابة النبطية بعدة قرون ، كانت فيها اللغة العربية لغة تركيب وإعراب بقواعدها التى تطورت مع الزمن حتى وصلت إلى ما هى عليه ، وبلغت فيها قواعدها غاية مداها من الضبط والاستقرار .

وها هنا ننتهى إلى بيت القصيدة من تحقيق القول بقدم اللغة العربية .

فإن قدم اللغة ، على أية حال ، عراقة تحسب لها كما تحسب لكل كائن حى عريق ، ولكن الذى يعنينا منه فى هذا المقام هو جانب التمام والنضج بعد طول التطور والتقويم .

فما من قاعدة من قواعد اللغات السامية تابعت نموها ونضجت فى تطورها كما نضجت فى لغتنا العربية ، بعد ذلك التقدم المتطاول من أقدم العصور :

فى اللغات السامية إعراب ولكنه قاصر غير مطرد ولا متناسق فى مواضعه ، ولم يبلغ قط مبلغ « القانون » الذى نعرف فيه حدود الإطراد وحدود الاستثناء .

وفى اللغات السامية اشتقاق ولكن قوالب المشتقات فيها لم تتميز بأوزانها ومعانيها كما تميزت مع تطور اللغة العربية .

وفى اللغات السامية حروف لم تعرف فى غيرها من العائلات اللغوية كما يسميها المحدثون ، ولكن لغة من اللغات — سامية كانت أو آرية أو طورانية — لم تتحرر فيها المخارج بحروفها ولا الحروف بمخارجها كما تحررت فى لغة الضاد ، فليس فى لغة الضاد حرف ملتبس بين مخرجين ولا مخرج ملتبس بين حرفين .

وفى اللغات السامية نحو وصرف ولكنهما واقفان — فوق المنبت — جذوراً كالخشب الذى لا يقبل النمو بعد ما وصل إليه ، وما من جذر من جذور نحونا أو صرفنا لم يتفرع ولم يحتفظ بقوة الحياة فيه كما تحتفظ البنية الحية بقوة حياتها ، فى كل عضو من أعضائها .

ومن الواجب أن تتمثل هذه الظواهر العربية الخاصة فى أذهان أولئك « المصلحين » الذين يحسبون أنهم يتناولون هذه اللغة بالإصلاح كلما

احتاج الأمر إلى توفيق بينها وبين مطالب العصر الحديث ... فلا محل فى البنية الحية النامية لإصلاح التركيب أو تقويم البنية من جديد ، وإنما هو « الغذاء » الذى يوافق تلك البنية وتأخذ منه بقدرتها الحية ما يأخذه لأحياء الأصحاء من كل غذاء طيب وكل طعام مفيد .

عوامل الإعراب فى اللغة العربية

عاد بعض المشتغلين باللغة إلى البحث فى مسألة « العامل » فى لغتنا العربية ، وهى مسألة من أهم مسائل النحو فى هذه اللغة ، بل هى مسألته الكبرى أو مسألته الأولى والأخيرة لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات ، وتلك هى أسباب الإعراب والبناء .

وقد كان من أسباب العودة إلى مسألة العامل تعليق المؤبنين على آراء العالم النحوى الكبير الأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله وطيب ذكراه .

ورأيه المشهور — كما يعرف قراء كتابه فى إحياء النحو — أنه ينكر على النحاة الأقدمين إفراطهم فى تقدير العامل الذى ينسبون إليه تغيير الحركة فى آخر الكلمة ، ويجعلون لكل حركة من حركات الإعراب عاملا ظاهراً أو مستتراً يوجب الفتح أو الكسر فى آخر الكلمة ، ولا يذكرون الضم عاملا غير امتناع الحركتين الأخريين ، فيقولون : إن الكلمة مرفوعة لامتناع الناصب والخافض ، وهو فيما رأى بعض الأقدمين تعليل غير معقول ، لأن امتناع سبب من الأسباب لا يكون سبباً موجباً لشىء كما قالوا وشايعهم على قولهم العالم الفقيد ، وقد بنى على هذا الاعتراض مذهبه كله فى إحياء النحو ، لأنه أقام لحركة الضم فى آخر

الكلمة سبباً موجباً سماه « الإسناد » ورأى أن الفتحة هى الحركة التى تأتى بغير عامل ولا تعتبر علماً من أعلام الإعراب .

والأستاذ إبراهيم — رحمه الله — لا ينكر أن أواخر الكلمات المعربة تختلف فى اللغة العربية باختلاف المعنى أو باختلاف العلاقة بين معانى الجملة ودلالة كلماتها ، ولكنه ينكر أن يتحول العامل من « معنى مفهوم » إلى لفظ محدود يقيد ذلك المعنى بلوازمه اللفظية ، لأن اللفظ قد يرمز إلى المعنى المقصود من إحدى نواحيه على سبيل المجاز ولا يتابعه فى جميع لوازمه ومصاحباته وتفريعاته على جميع الأحوال ، ولا مناص من الخلط فى التقدير والتأويل إذا جعلنا الرفع — مثلا — مساوياً للمفهوم من الارتفاع فى اللغة على جميع الوجوه ، أو جعلنا الجزم مساوياً للمفهوم من القطع ، أو جعلنا الجر مساوياً للمفهوم من السحب ، أو جعلنا الكسر مساوياً للمفهوم من البتر ، إلى أشباه ذلك من المفاهيم التى تتفق من ناحية واحدة ولا تتفق من نواحيها الحقيقية كل الاتفاق .

فلا شك فى وجاهة الاعتراض على إفراط النحاة فى التقديرات التى يوجبها نقل السبب من معنى ملحوظ إلى لفظ محدود ، ثم تقييد المعنى بهذا الحد اللفظى فى جميع تفريعاته وتصريفاته على غير موجب لذلك التقييد .

لكن هذا الخطأ يلازم المعترضين على النحاة فى تقديراتهم وتأويلاتهم كما يلازم النحاة فى تلك التقديرات والتأويلات ، بل نرى من الإنصاف أن نقرر هنا أن أخطاء المعترضين أكبر وأكثر من أخطاء المقدرين ،

وأمثلة ذلك كثيرة جداً فى الشواهد التى استند إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى أو ابتدأ بها ابتداء من عنده فى كتاب « إحياء النحو » وفى غيره من دراساته اللغوية ، وفيما يلى قليل من ذلك الكثير :

روى الأستاذ قصة الإمام أبى على الفارسى مع عضد الدولة فقال : إن عضد الدولة سأله : « لماذا ينصب المستثنى فى نحو قام القوم إلا زيداً ؟ فقال الإمام : بتقدير أستثنى زيدا . قال عضد الدولة : لم قدرت أستثنى ؟ هلا قدرت : امتنع زيد ، فرفعت ؟ فلم يحر الفارسى جواباً وقال هذا الذى ذكرته لك جواب ميدانى ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح » .

والظاهر من سياق القصة أن الإمام أبا على الفارسى تجنب اللجاجة عمداً مع الأمير فى ذلك المجلس لسبب رآه وهو يرجئ الجواب الصحيح إلى موضعه من البيان . وإلا فإن الجواب يسير لو أراده أبو على لترجيح تقديره فى هذا المقام ، فإن الأفعال التى تستخدم للاستثناء تدل على معنى الحرف الذى ينوب عنها ، فيأتى معنى « إلا » موافقاً لمعنى حاشا وما خلا وما عدا وكل فعل يستثنى ما بعده على هذا القياس ، ولا موجب لإعطاء الحرف هنا معنى غير معنى الفعل الذى يدل مثل دلالته ، إلا أن يكون حرفاً من حروف الجر فى حكمه المعروف .

ومن الخطأ فى تطبيق القياس أن يحسب الأستاذ إبراهيم كثرة الفتحة على أواخر الكلمات بحساب العدد وهو فى مقام النظر إلى « حكم » الكلمة بين أحكام سائر الكلمات .

فإذا كان حكم الفعل الماضى مثلا أن يبنى على الفتح فإن سريان هذا الحكم على فعل واحد كاف لاستغراق جميع المواد فى اللغة العربية على وجه التقريب ، لأن كل مادة لفظية قابلة للاشتقاق لا تخلو من فعلها الماضى المجرد والمزيد ، ثم يأتى الفعل المضارع المعرب بالنصب فيضاف إلى هذا العدد الوافر من أواخر الماضى المفتوحة ، ويأتى بعد ذلك عدد المنصوبات من الأسماء بعوامل النصب فلا يكون فى هذه الزيادة دليل على أصالة حركة الفتح بين سائر الحركات ، وإنما هى حكم واحد على آخر فعل ماض واحد ينتهى بنا إلى هذا العدد الكثير .

يقول الأستاذ إبراهيم : « إن الفتحة أخف من السكون أيضاً وأيسر نطقاً ، خصوصاً إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام » .

ثم يذكر من شواهده على ذلك : « أن العرب قد فروا فى بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح ، ومن ذلك صنيعهم فى جمع المؤنث السالم لمثل : فترة ، وحسرة ، ودعد ، فإن العين فى المفرد ساكنة ومن حقها فى جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضاً ، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه بناء مفرده ، ولكن العرب أوجبت فى مثل هذا فتح العين فيقولون : فترات ، وحسرات ، ودعدات ، ولا يجوزون الإسكان إلا فى ضرورة من الشعر ؟ » .

وهذا أيضاً من خطأ القياس عند المعترضين على طرائق النحاة فى التقدير ، لأن السكون هنا لا يستثقل وإنما يستثقل الانتقال من التحريك

إلى التسكين ثم من التسكين إلى التحريك ، ولا فرق فى ذلك بين الفتحة والضمة لأنهم يقولون : الحجرات والغرفات والقبلات والظامات بدلا من تسكين الجيم أو الراء أو الباء أو اللام ، وكذلك يقولون القطن والغصن والعمر والكتب والأسد ، إلى كثير من أمثالها لأن الاستمرار فى حركة واحدة أيسر من الانتقال منها إلى تسكين ثم العودة بعد التسكين إلى التحريك .

* * *

قال الأستاذ : « إذا رجعت إلى علم مخارج الحروف واستشهدت طبيعة الفتحة فى نطقها ، وقستها إلى غيرها من الحركات ، وجدت البرهان الجلى على خفة الفتحة والشهادة لذوق العرب فى استحبابها ، وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة — وهى الألف — لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرًّا ، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء فى تكييفه » .

ونرجع إلى النحاة فى اعتبارهم أن الضمة غنية عن التعليل فنرى أنهم أقرب إلى الصواب لأن الضمة لا تكلف الناطق شيئاً على الإطلاق إذا كانت الفتحة — كما قال الأستاذ — تكلفه إرسال النفس حرًّا وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء ، فإن الضمة هى حالة انطباق الشفتين عند انتهاء كل كلام ، وهى كذلك حالة الشفتين قبل كل كلام .

فإذا احتجنا إلى تعليل الحركة فإنما نحتاج إليه فى حالة غير حالة إطباق الشفتين وهى إما حالة الفتح أو حالة الكسر ، ولا نذكر السكون

لأنه هو حالة قطع الحركة ولا يحسب من أجل ذلك فى عداد الحركات ، ولهذا كان موقعه الغالب موقع البناء حيث لا تتغير أواخر الكلمة بالإعراب .

وليس من الميسور الآن تعليل معنى الفتح أو معنى الجر فى مواقع الإضافة ، ولكن المحقق أن الفتح والجر لا يطردان فى مواضعهما جزافاً لغير سبب دعا إليه عند وضع اللغة بين أوائل المتكلمين بها . ونعنى بهم أولئك الذين كانوا يتكلمون ويقرنون الكلمات بحركات يدوية أو شفوية مصطلح عليها لدفع اللبس بينها وبين ما عداها .

ونقول على سبيل الظن الذى تعززه إشاراتنا فى هذا الزمن إن الفتح كان علامة على الابتعاد بحركة من الفم تؤكدها حركة من اليد إلى الفضاء ، وراقب المتكلم وهو يقول عن أحد أو عن شىء إنه ذهب وانقضى . . . فإنه سواء تكلم بالفصحى أو العامية يقول : راح ، وفات ، وانتهى ، ويدفع يده مرتفعة إلى الفضاء، كأنما يشير إلى شىء غاب عن العيان .

وقد نجد من قرائن المقابلة بين اللغات السامية ما يؤيد هذا الظن أو هذا التخمين ، فقد نقل الأستاذ إبراهيم أقوال بعض العارفين بالحبشية من أمثال بروكلمان ورايت فقال : « إنه يمكن أن يرى أن الفتحة أصلها (ها) ha وهى ضمير إشارة مستعمل فى اللغات السامية ، ولم يزل فى الحبشة يلحق بالأعلام فى حالة النصب إذا وقع عليها فعل ذو اتجاه . مثل : أقبل وقصد ، وأصل معناها فى هذا الاستعمال الاتجاه إلى شىء

أو شخص معين . . . . » .

فإن لم يكن هذا سبب الفتح فى كلمات اللغة العربية ففيه إشارة إلى بعض أصولها فى لغة من اللغات السامية ، وهى قرينة من قرائن التطور فى أقدم هذه اللغات وأجمعها لقواعد الإعراب ، وهى اللغة العربية .

على أن الأستاذ إبراهيم قد بنى مذهبه كله فى إحياء النحو على الحاجة إلى تعليل الضم وعدم الحاجة إلى تعليل الفتح فأصبح المذهب كله مرتهناً بثبوت هذا الرأى وذهاب الشك فيه ، وأول ما يتطرق إليه من دواعى الشك القوى أن « الإسناد » لا يصلح لتعليل الضمة لسبب يسير ، وهو أن الضمة أو انضمام الفم فى نهاية الكلام لا حاجة بها إلى سبب ، سواء كان هو الإسناد كما سماه صاحب إحياء النحو — رحمه الله — أو كان له سبب سواه .

وحسبنا مثل واحد نختم به هذا المقال لبيان الفارق فى دقة التقدير بين طريقة النحاة الأقدمين وطريقة المعترضين عليهم فى مسألة من ألصق المسائل بالإسناد والمسند إليه وهما دعامة النحو الجديد كما يسميه المعترضون على النحاة المتقدمين .

يسأل الأستاذ إبراهيم : « ما الفرق بين كسر الإناء وانكسر الإناء إلا ما ترى بين صيغتى كسر وانكسر ، وما لكل صيغة من خاصة فى تصوير المعنى ؟ . . . أما لفظ الإناء فإنه فى المثالين مسند إليه ، وإن اختلف المسند » .

فهذا تقدير يلاحظ عليه ما لا حظه الأستاذ الفاضل رحمه الله على النحاة وهو يأخذ عليهم نقل العامل من معناه المفهوم إلى لفظ محدود يقاس عليه فى جميع الأحوال .

فإذا كان معنى الإسناد هو موضوع الكلام ولم يكن معناه هو اللفظ فى موضع الفاعل أو نائب الفاعل ، فالفرق كبير بين « انكسر الإناء ، وكسر الإناء » ؛ لأن الموضوع فى قولنا انكسر الإناء هو موضوع الكسر بغير نظر إلى فاعل معلوم أو مجهول ، ولكن صيغة الفعل « كسر» مبنيًّا على المجهول تشغل الذهن بمعنى غير معنى الكسر ، وهو النظر إلى الفاعل والعلم بعد ذلك بأنه غير معلوم ، وهو معنى من معانى الإسناد أو التكلم عن الموضوع لا يتساوى عند التعبير بالكلمتين .